

**مرسوم في شأن نظام العمل بلجنة تثمين العقارات
المنزوعة ملكيتها للمنفعة العامة**

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على المادة ٧٢ من الدستور
وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة
وبناء على عرض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وبعد موافقة مجلس الوزراء
رسمنا بالآتي

مادة اولى

ينتخب أعضاء لجنة التثمين من بينهم مقرا ونائبا له لمدة سنة كاملة تبدأ من تاريخ أول اجتماع
تعقده اللجنة عقب انتخابها .

مادة ثانية

يتولى المقرر تنسيق العمل بين اللجنة وبين ادارة نزع الملكية ، وفي حالة غيابه يحل محله نائبه
واذا تعذر حضور النائب يتولى التنسيق أكبر الاعضاء سنا .

مادة ثالثة

يعين مدير ادارة نزع الملكية الموظفين والمستخدمين اللازمين لمعاونة اللجنة في أعمالها ويندب
من بينهم أمين سر للجنة .

مادة رابعة

تعقد اللجنة اجتماعاتها يوميا في المكان المخصص لها ، ويجوز لها أن تتعقد في غير أوقات الدوام
الرسمي وفي أيام العطلات الرسمية بناء على طلب من رئيس المجلس البلدى .

مادة خامسة

يحدد رئيس المجلس البلدى الاجازة السنوية للجنة بما لا يجاوز شهرين سنويا ، وذلك دون اخلال
بحقه في استدعاء اللجنة أو بعض أعضائها أثناء الاجازة السنوية .

مادة سادسة

يعد أمين سر اللجنة باشراف مدير ادارة نزع الملكية جدول الاعمال ويتضمن الحالات التي
تعرض على اللجنة في كل اجتماع . ولا يجوز للجنة أن تنتظر في غير هذه الحالات .

مادة سابعة

اجتماعات اللجنة ومداولاتها سرية ويكون اجتماعها صحيحا بحضور أغلبية الاعضاء .

مادة ثامنة

تقوم اللجنة بتقدير التعويض المقابل لنزع الملكية مهادية بالسعر السائد وقت نشر قرار نزع الملكية في الجريدة الرسمية ، في المنطقة الكائن بها العقار المطلوب تمييزه أو في المناطق المجاورة أو المماثلة لها .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين . فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية يثبت كل عضو تقديره للسعر والأساس الذي بني عليه هذا التقدير في النموذج المعد لذلك ، وتقرغ التقديرات ويؤخذ بمتوسط الاسعار المقدرة . ويجب ان يتضمن قرار اللجنة ببيان العقار المثلن ومساحته وسعر المتر المربع ، ومقدار تثمين المباني المطلوب تمييزها .

مادة تاسعة

لا يجوز لعضو اللجنة أن يشترك في تقدير التعويض في أى معاملة تكون له أو لزوجه أو أحد أولاده فيها مصلحة شخصية أو تكون تلك المصلحة لمن يكون تحت وصايته أو قوامته أو يكون العضو وكيل عنه ، أو تكون هناك مصلحة لأحد أقاربه أو أصحابه حتى الدرجة الرابعة ، ويبطل كل قرار يخالف ذلك .

مادة عاشر

تفصل لجنة الاعتراضات عند النظر في أى اعتراض على تقدير قيمة التعويض المقابل لنزع الملكية على أساس أحكام المادة (٨) من هذا المرسوم .

مادة حادية عشر

يسمك أمين السر السجلات الآتية :-

- ١- سجل لمحاضر الاجتماع .
- ٢- سجل التمييز .

مادة ثانية عشر

بعد أن يقوم أمين سر اللجنة بتفريغ النتائج في الدفتر المخصص لذلك يوقع الاعضاء الذين شاركوا في عملية التثمين وكذلك أمين السر على صحة جميع البيانات المثبتة فيه ويعتبر التوقيع بالدفتر قرارا بالتثمين .

مادة ثلاثة عشر

على وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الأحمد الجابر الصباح

وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

عبد العزيز حسين

صدر بقصر السيف في : ١٦ شوال ١٣٩٦ هـ

الموافق : ٩ أكتوبر ١٩٧٦ م

نشر بالجريدة الرسمية الكويت اليوم بالعدد ١١٠٣